

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

الترامي على الأملاك الجماعية بضم الحصن إقليم طاطا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

تعرف مناطق إقليم طاطا عدة مشاكل و نزاعات مرتبطة ولها علاقة بأراضي الجموع، ومن بين هذه المشاكل، مشكل الترامي و التفويتات لمساحات كبيرة بغير سند قانوني للخواص، وتشكل منطقة فم الحصن إقليم طاطا مثالا على ذلك، حيث يتم استصدار شواهد عدم انتماء هذه العقارات لأراضي الجموع تحت الطلب، و استقدام عدول خارج النفوذ الترابي بالإقليم لتوثيق عقود التسليم والبيع، حيث يتم إعداد رسوم بيع وشراء مشبوهة بالاعتماد على شهود معروفين يمتنون تقديم شهادة زور و يهدف تحويل قطع صغيرة " حقل " إلى مساحات شاسعة ليتم بيعها لسماسرة وأشخاص نافذين تحت ذريعة تشجيع الاستثمارات المحلية، و بالمقابل نجد ذوي الحقوق يطالبون بتمكينهم من حق الانتفاع والاستغلال لأراضيها، لكن يتم رفض ذلك بدعوى ضرورة استكمال إجراءات التحديد الإداري 464 بضم الحصن الذي تعثر منذ سنة 2010. وأمام هذه الأوضاع يتزايد غضب ذوي الحقوق من الساكنة بضم الحصن جراء الغصب لأراضيها من جهة، وحرمانها من تقسيمها واستغلالها لضمان استقرار لأبناء وبنات المنطقة التي تعرف هجرة متزايدة خاصة للشباب .

وعليه نسألكم السيد الوزير المحترم بصفتكم الجهة الوصية عن أراضي الجموع بالمملكة الشريفة :

-عن الإجراءات الإدارية والقانونية التي ستباشر لتوقيف هذا العبث والترامي، و متى سيتم محاسبة ومساءلة كل من تبث تقصيره أو تورطه في عملية الترامي ونهب أراضي الجموع بالمنطقة ؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

حريش الحسين